

## أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية -

دراسة ميدانية

### The impact of joint auditing on audit costs in Algerian commercial banks - a field study

ط.د. عقاب سليمة<sup>1\*</sup>، د. طوبال ابتسام<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2، [salima.akab@univ-constantine2.dz](mailto:salima.akab@univ-constantine2.dz)

<sup>2</sup> جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2، [ibtissem.toubal@univ-](mailto:ibtissem.toubal@univ-constantine2.dz)

[constantine2.dz](mailto:constantine2.dz)

تاريخ التسليم: 2022/7/26 تاريخ التقييم: 2022/8/30 تاريخ القبول: 2022/9/7

Abstract

المخلص

The research aims to analyze the impact of joint auditing on audit costs in Algerian commercial banks, through a set of factors (allocation and distribution of audit work, competition, experience and efficiency, professional performance, and timing of issuing the audit report).

It was concluded that there is a significant positive impact of joint auditing on audit costs in Algerian commercial banks. This is due to several factors, including competition between the two joint audit offices.

**Keywords:** joint audit, audit costs, Algerian commercial banks.

يهدف البحث إلى تحليل أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية، من خلال مجموعة من العوامل (تخصيص وتوزيع أعمال التدقيق، المنافسة، الخبرة والكفاءة، الأداء المهني، توقيت إصدار تقرير التدقيق).

وتم التوصل إلى أنه يوجد أثر إيجابي معنوي للتدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل، منها المنافسة بين مكاتب التدقيق المشتركين.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق المشترك، تكاليف التدقيق، البنوك التجارية الجزائرية.

## 1. مقدمة:

أدت أزمة الثقة التي واجهتها مهنة التدقيق في الآونة الأخيرة مع تزايد الفضائح المحاسبية والانهيارات المالية التي طالت كبرى شركات العالم، إلى توجيه أصابع الاتهام لمكاتب التدقيق الكبرى مثل "Arthur Anderson" والذي كان مكلفا بمراجعة القوائم المالية لشركة "Enron"، واستجابة لذلك تزايدت المطالب بضرورة تطبيق آليات رقابة جديدة لتحسين جودة التدقيق، حيث تم وضع العديد من اللوائح التنظيمية من طرف المنظمات المهنية والجهات المعنية لإصلاح مهنة التدقيق، بهدف استعادة ثقة المستثمرين وكافة الأطراف المعنية بشأن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ومن الأمثلة على هذه الإصلاحات إصدار المفوضية الأوروبية للورقة الخضراء في أكتوبر 2010 بعنوان سياسة التدقيق: دروس من الأزمة، والتي تضمنت العديد من الاقتراحات، كان أهمها تنفيذ التدقيق المشترك بشكل إلزامي لتقليل تركيز سوق التدقيق وتحسين جودة التدقيق.

ولقد حظي التدقيق المشترك باهتمام كبير من طرف الباحثين والأكاديميين، فتمت مناقشة جودة التدقيق وعواقب التكلفة للتدقيق المشترك باستمرار منذ صدور الورقة الخضراء، حيث ظهر كحدث مثير للجدل ما بين مؤيد ومعارض فظهرت العديد من المطالب والانتقادات، التي تفيد بعدم وجود أدلة كافية على أن إجراء التدقيق المشترك من شأنه أن يؤدي إلى جودة تدقيق أفضل، بل من المرجح أن يزيد من تكاليف التدقيق، وعليه فإن اللائحة النهائية التي تمت الموافقة عليها من قبل البرلمان الأوروبي سنة 2014 جعلت التدقيق المشترك فقط كتوصية لا يعاقب عليها القانون، إلا أن المشرع الأوروبي أشار إلى أن اشتراك أكثر من مدقق في مراجعة القوائم المالية للشركات يساهم في تحسين جودة التدقيق خصوصا بالنسبة للمؤسسات الكبرى التي تنتم بتعدد عملياتها وتعدد فروعها.

## إشكالية البحث:

نظرا لوجود تباين في النتائج التي توصلت إليها مختلف الدراسات والبحوث بشأن أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق، باختلاف البيئات واختلاف التشريعات المنظمة له، تندرج إشكالية بحثنا حول السؤال الجوهرى التالي:

## ما أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية؟

انطلاقا من السؤال الجوهرى أعلاه تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر تخصيص وتوزيع أعمال التدقيق على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية؟
- ما أثر المنافسة بين مكاتب التدقيق على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية؟
- ما أثر الخبرة والكفاءة لمكاتب التدقيق على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية؟

- ما أثر الأداء المهني لمكتبي التدقيق على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية؟
- ما أثر توقيت إصدار تقرير التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية؟

**فرضيات البحث:** تسعى دراستنا لاختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخصيص وتوزيع أعمال التدقيق بين مكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنافسة بين مكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة وكفاءة مكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأداء المهني لمكتبي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوقيت إصدار تقرير التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %.

**أهداف البحث:** نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق المشترك؛
- التعريف بالإطار القانوني للتدقيق المشترك في الجزائر؛
- اختبار أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق بالبنوك التجارية الجزائرية.

**منهجية البحث:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، وذلك من خلال وصف متغيرات البحث ومختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق المشترك، كما تم الاعتماد على جملة من المصادر وأداة الاستبيان لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، ولغرض تحليل بيانات الاستبيان تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

2. الإطار النظري للبحث:

سيتم التطرق في هذا المحور إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق المشترك وأثره على تكاليف التدقيق.

## 1.2 مفهوم التدقيق المشترك:

تعددت التعاريف حول أسلوب التدقيق المشترك من قبل المنظمات المهنية ومختلف الباحثين والأكاديميين، ومن بين أهم التعاريف نورد ما يلي:

يعرف التدقيق بشكل عام حسب جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) على أنه: "عملية منظمة للحصول على أدلة الإثبات المتعلقة بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى توافق هذه النتائج مع المعايير الموضوعية وتوصيل النتائج إلى الأطراف المعنية." (مزياني، 2021، صفحة 14)

أما التدقيق المشترك فعرفته المفوضية الأوروبية عندما أشارت إلى "اتحاد شركات التدقيق" في بيئة التدقيق الفرنسية، بأنه "تدقيق يتم من خلاله تعيين شركتي تدقيق مختلفتين، تتشاركان في أعمال التدقيق وتوقعان بشكل مشترك على تقرير التدقيق." (European Commission, 2010, p. 15)

وحسب (Baldauf & Steckel, 2012, p. 9) يستخدم مصطلح التدقيق المشترك "لوصف الموقف الذي يتم فيه تكليف مدققين اثنين بشكل جماعي لتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، بما في ذلك تفسير نتائج إجراءات التدقيق وإصدار رأي التدقيق."

ويعرف (Mikko & al, 2012, p. 2) التدقيق المشترك على أنه "قيام شركتا تدقيق مختلفتان بشكل مشترك بتكوين رأي حول القوائم المالية للعميل، كلاهما مسؤولتان بشكل مشترك عن رأي التدقيق الصادر."

كما عرفه (Oliver, 2021, p. 13) على أنه: "أداء التدقيق الخارجي بواسطة فريقين على الأقل من المدققين، منفصلين ومستقلين عن بعضهما البعض، أي أنها ينتميان إلى شركات مختلفة وليس ليهما تضارب مصالح، حيث يقوم كلا الفريقين بتدقيق نسبة كبيرة من القوائم المالية للمؤسسة الخاضعة للتدقيق لتشكيل رأي تدقيق مشترك، بالإضافة إلى التحقق المتبادل من عمل الفريق الآخر، ويكونا مسؤولان بالتضامن وبشكل مشترك عن التدقيق."

وأضاف (Oliver, 2021, p. 13) أنه عادة ما تشمل عمليات التدقيق المشترك شركتي تدقيق منفصلتين ولكن تمت ملاحظة تعيين ثلاث شركات تدقيق في عدد قليل من الحالات.

وترى الباحثتين أن التدقيق المشترك هو أحد مداخل التدقيق الخارجي، يشترك فيه مدققين مستقلين أو أكثر بصورة إلزامية أو اختيارية لتنفيذ إجراءات التدقيق، بداية من التخطيط المشترك بين

المدققين وتنسيق العمل وتقسام المهام فيما بينهما، ثم تنفيذ عملية التدقيق بشكل مشترك وإجراء فحص دوري متبادل بينهما، وأخيراً إصدار تقرير مشترك واحد يحمل وجهة نظر واحدة حول مدى صحة القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، وتكون بينهما مسؤولية تضامنية عن عملية التدقيق وعن كل ما ورد في تقرير التدقيق أمام جميع الأطراف المهتمة وأصحاب المصلحة.

## 2.2 الإطار القانوني للتدقيق المشترك في البنوك التجارية الجزائرية:

ظهرت أهمية الرقابة القانونية لمحافظ الحسابات في البنوك التجارية الجزائرية بشكل كبير مع صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 (الجريدة الرسمية، 1990، صفحة 539)، الذي جعل القانون البنكي الجزائري في سياق التشريعات البنكية المعمول بها في البلدان المتطورة، وذلك بتعيين محافظين اثنين لتدقيق عمليات البنك بشكل مشترك.

حيث نصت المادة 100 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، على أنه يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية، أن يعين بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس المقاييس التي تحددها محافظين اثنين للحسابات على الأقل، مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات (الجريدة الرسمية، 2010، صفحة 14).

كما نصت المادة 732 (مكرر 2) من القانون التجاري على تعيين محافظين للحسابات على الأقل للقيام بمراقبة حسابات الشركات القابضة (القانون التجاري الجزائري، 2007، صفحة 221)، ويمكن كذلك للأجهزة التداولية للشركات أو الهيئات تعيين أكثر من محافظ حسابات، بحسب حجمها وأهمية نشاطاتها على الخصوص. (الجريدة الرسمية، 2011، صفحة 6)

وعليه يتضح من خلال ما سبق، أن التدقيق المشترك إلزامي في الجزائر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية وفروعها والشركات القابضة، في حين يتم إجراء التدقيق المشترك بصفة اختيارية بالنسبة لباقي الشركات، مع الأخذ بعين الاعتبار معيار الحجم وأهمية نشاط الشركة.

وتحدد ممارسة مهمة التدقيق المشترك في الجزائر عن طريق التنظيم، حيث أشارت المادة رقم 29 من القانون 10-01 المؤرخ في 11 جوان 2010، أنه عندما تقرر شركة أو هيئة تعيين أكثر من محافظ حسابات فإن كل واحد منهم يمارس مهمته طبقاً لأحكام هذا القانون (الجريدة الرسمية، 2010، صفحة 8)، كما تم تحديد كفاءات ممارسة المهمة التضامنية لمحافظي الحسابات في المرسوم التنفيذي رقم 11-73 المؤرخ في 16 فيفري 2011، حيث يمارس كل من محافظي الحسابات المتضامنين مهمته على مجموع الكيان المراقب تحت مسؤوليته، ويتعين عليهم إعداد

تقاريرهم القانونية بصفة مشتركة يعبرون فيها عن آرائهم حتى في حالة الاختلاف. (الجريدة الرسمية، 2011، صفحة 6)

### 3.2 تكاليف التدقيق وعلاقتها بالتدقيق المشترك:

ترتبط مناقشة التدقيق المشترك ارتباطا وثيقا بتأثيره على تكاليف التدقيق، فتعددت الدراسات واختلفت الآراء ما بين مؤيد ومعارض، حول الآثار الناتجة عن تطبيقه بشكل إلزامي على تكاليف التدقيق في مختلف البيئات.

#### 1.3.2 مفهوم تكاليف التدقيق:

تعرف تكاليف التدقيق على أنها: "التكلفة المحددة في العقد التي يدفعها العميل لمكتب التدقيق من أجل مراجعة القوائم المالية." (Abdelrazik, 2017, p. 35) وتعرف كذلك على أنها: المبالغ أو الرسوم التي يتقاضاها المدقق من العميل مقابل قيامه بعملية التدقيق لحسابات شركة العميل، حيث يتم تحديد حجم الأتعاب بموجب العقد الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين، حسب الزمن المستغرق في عملية التدقيق وحاجة ونوع الخدمات المطلوبة منه. (بقيله و زلوم، 2019، صفحة 126)

وحسب المادة 21 والمادة 37 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فإن أتعاب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات في الجزائر تحدد مع بداية مهامهما في إطار عقد تأدية خدمات متفق عليها، ولا يمكن احتساب هذه الأتعاب في أي حال من الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة محل التدقيق. (الجريدة الرسمية، 2010، صفحة 7، 8)

#### 2.3.2 أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق:

إن أغلب الانتقادات الموجهة للتدقيق المشترك كانت بسبب تأثيره السلبي على تكاليف التدقيق دون تحسين ملموس لجودته، حيث يعد ارتفاع تكاليف التدقيق من الاعتراضات الأساسية على مدخل التدقيق المشترك مقارنة بالتدقيق الفردي، كما يعد سببا رئيسيا لإلغائه والتخلي عن تطبيقه بشكل إلزامي في العديد من الدول، وذلك للعديد من الأسباب والتي نذكر أهمها فيما يلي:

- التوزيع غير المتوازن للعمل بين مكنتبي التدقيق، والذي يمكن أن يعكس اعتماد أقوى للعمل على خبرة أحدهما، والذي يقدم جودة تدقيق أعلى وبالتالي يفرض رسوم تدقيق أعلى؛ (Haak & al, 2018, p. 3)
- وجود تكاليف إضافية تتمثل أساسا في تكاليف التخصيص والتنسيق والتأسيس، والتي تكون أعلى في حالة التقسيم المتوازن للعمل بين مكنتبي التدقيق (4, 2018, p. Haak & al)، هذا وقد حددت شركة التدقيق الفرنسية "Mazars" متوسط زيادة التكلفة بنسبة 2.5% إلى 5% بسبب العمل المرتبط بالتنسيق الإضافي والاجتماعات، كما يشير تقييم المفوضية الأوروبية إلى تكاليف إضافية بحوالي 10% مقارنة بالتدقيق الفردي، في حين أن التكاليف الإضافية التي ذكرها الممثلين الدنماركيين الذين لديهم خبرة في التدقيق المشترك تعتبر أعلى بكثير (Lesage & al, 2016, p. 5)؛
- يتقاضى كل من مكنتبي التدقيق المشتركين علاوة رسوم إضافية لتغطية مخاطر المكتب الآخر بسبب الاشراف والرقابة المتبادلة نتيجة المسؤولية المشتركة بينهما، خصوصا في حالة كان أحدهما من مكاتب التدقيق الكبيرة والآخر ليس كذلك؛ (5, 2016, p. Lesage & al)
- اختلاف خصائص مكنتبي التدقيق، فهناك بعض العوامل المتعلقة باختيار زوج مكنتبي التدقيق والتي من الممكن أن تؤثر على تكاليف التدقيق مثل الخبرة، الكفاءة، السمعة، الاختلاف التكنولوجي، والحجم (مكاتب التدقيق الأربعة الكبرى أو مكاتب التدقيق من غير الأربعة الكبرى) (9, 11, 2018, pp. Abdollahiebli)، حيث تطلب مكاتب التدقيق الكبرى زيادة في السعر خصوصا في حالة امتلاك موقع احتكاري في السوق من أجل الإشارة إلى جودة تدقيق أعلى؛ (Velte & Azibi, Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality?, 2015, p. 530)
- يمكن أن يرتبط تقديم خدمات غير متعلقة بالتدقيق برسوم تدقيق أعلى لأن الخدمات تؤدي إلى تغييرات تنظيمية كبيرة تتطلب جهود تدقيق إضافية (9, 2016, p. André & al)؛
- إن تأثير التناوب الإلزامي على أتعاب التدقيق أقل وضوحا، فقد يكون لدى المدققين حافز ومصالحة في تقديم تخفيضات في رسوم التدقيق في السنة الأولى من المشاركة لكسب ولاء العميل، مع توقع استرداد المبلغ في السنوات اللاحقة من خلال تحديد رسوم أعلى في المستقبل، (8, 9, 2016, pp. André & al)، كما قد يكون لظهور تكاليف بدء التشغيل في حالة التناوب الإلزامي لمكاتب التدقيق مقارنة بالتفويضات غير المحددة أثر على تكاليف التدقيق، لأنه سيتعين على المدققين التعرف على أنشطة الأعمال وبيئة العميل (Velte,

What do we know about empirical joint audit research? A literature review, 2017, p. 5) لذلك اهتم المشرع الأوروبي بزيادة الحوافز لنظام التدقيق المشترك من خلال التناوب الإلزامي لفترة أطول من 10 إلى 24 سنة في الدول الأعضاء؛ (Velte & Azibi, Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality?, 2015, p. 549)

- من المرجح أن تكون تكاليف التدقيق أعلى في البلدان التي لديها أنظمة مسؤولية قانونية أقوى وحماية أكبر للمستثمرين (André & al, 2016, p. 2)؛
- قد يرجع ارتفاع تكاليف التدقيق عند تبني التدقيق المشترك إلى الاختلافات الأخرى الخاصة بكل بلد، بالإضافة إلى رغبة العميل في دفع المزيد من الرسوم في كثير من الأحيان مقابل جودة تدقيق أعلى (Ratzinger-Sakel & al, 2012, p. 21).

ومع ذلك، من المتوقع أيضا أن يؤدي التدقيق المشترك إلى انخفاض تكاليف التدقيق للأسباب التالي: (Lesage & al, 2016, p. 5)

- من المتوقع أن تكون تكاليف التدقيق أقل في ظل تطبيق التدقيق المشترك إذا كانت الكفاءة التكنولوجية لكلا مكنتي التدقيق متشابهة، وهذا هو الحال إذا كانت شركتا تدقيق كبيرتان تجريان عملية التدقيق.
- تؤدي زيادة المنافسة بين مكنتي التدقيق المشتركين إلى استفادة العميل من خلال تزويده بسلطة تفاوضية بشأن الرسوم أكثر مما قد يتمتع به في حالة التدقيق الفردي؛

وبناء على ما سبق فإن الآثار المتوقعة للتدقيق المشترك على تكاليف التدقيق لا تزال غامضة، فرغم أن أغلب الانتقادات الموجهة له كانت بسبب ارتفاع تكاليفه مقارنة بالتدقيق الفردي، بحجة أن الارتفاع الكبير في أتعاب التدقيق لا يبرر أي تحسين متوقع في جودة التدقيق، إلا أن هناك دراسات تؤكد أن التدقيق المشترك لا يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وإنما يساهم في تحسين جودة التدقيق، كما أثبتت بعض الدراسات التجريبية أن ارتفاع تكاليف التدقيق ما هو إلا دليل ومؤشر على تحسين جودة التدقيق، في حين توجد دراسات أخرى لم تجد أي أثر له على تكاليف التدقيق.

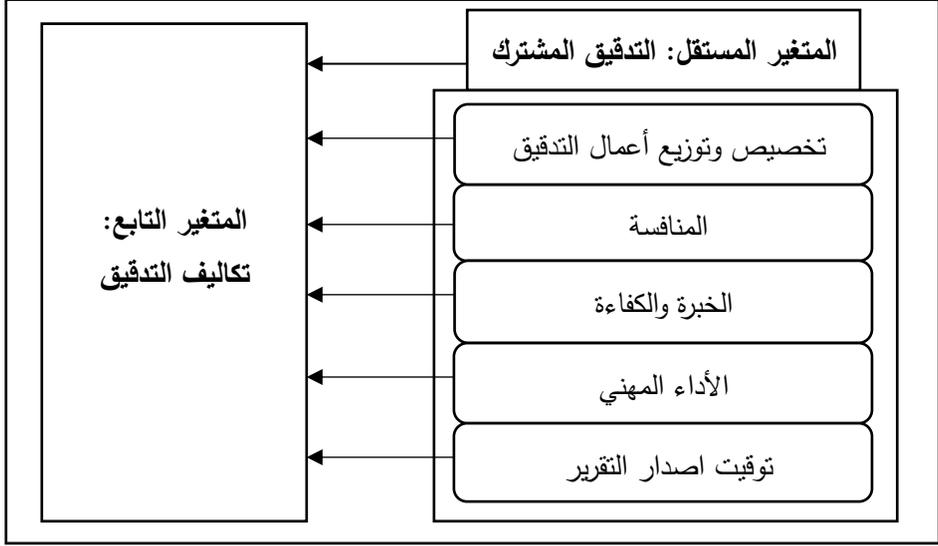
### 3. الإطار التطبيقي للدراسة

سيتم في هذا العنصر تحديد نموذج وأداة البحث ومختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة.

#### 1.3 نموذج البحث:

يتكون نموذج البحث حسب ما يظهره الشكل رقم (1) من متغيرين هما: متغير مستقل متمثل في التدقيق المشترك بأبعاده الخمسة (تخصيص وتوزيع أعمال التدقيق، المنافسة، الخبرة والكفاءة، الأداء المهني، توقيت إصدار التقرير)، ومتغير تابع يتمثل في تكاليف التدقيق.

الشكل 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

### 2.3 مجتمع وعينة البحث:

اقتصرت الدراسة على عينة مكونة من 48 فرد من مجتمع البحث المكون من مكاتب محاذي الحسابات والخبراء المحاسبين بالجزائر، المدققين الداخليين في البنوك التجارية الجزائرية، والأكاديميين من تخصص تدقيق بنكي في مختلف جامعات الوطن، وقد تم توزيع 48 استمارة، وتم بالمقابل استرداد 48 استمارة صالحة للدراسة، أي أن الدراسة شملت 100 % من حجم العينة.

### 3.3 أداة جمع البيانات:

تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات من أفراد العينة، حيث تم تقسيمها إلى جزئين:

- الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية والوظيفية والمتمثلة في: (الجنس، التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)؛
  - الجزء الثاني: يتضمن محورين رئيسيين مرتبطين بمتغيرات الدراسة كالتالي:
- المحور الأول: يتكون من مجموعة الأسئلة (1- 19) حول المتغير المستقل "التدقيق المشترك"؛

- المحور الثاني: يتكون من مجموعة الأسئلة (20-31) حول المتغير التابع "تكاليف التدقيق".  
4.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS.V26) للمعالجة الإحصائية للاستبيان واختبار فرضيات البحث، وذلك بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة؛
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد مستوى موافقة آراء عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الاستبيان ومدى تشتت بياناتهم؛
- معامل الثبات ألفا كرونباخ لاختبار الثبات؛
- تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل (تخصيص وتوزيع أعمال التدقيق، المنافسة، الخبرة والكفاءة، الأداء المهني، توقيت إصدار التقرير) على المتغير التابع (تكاليف التدقيق).

#### 4. تحليل النتائج:

##### 1.4 اختبار الثبات:

من أجل قياس مدى ثبات أداة البحث، تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) كما يبينه الجدول التالي:

الجدول 1: اختبار ثبات الدراسة

معامل الثبات	عدد العبارات	محاور الاستبيان
0.617	19	التدقيق المشترك
0.784	12	تكاليف التدقيق
0.778	31	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ كانت جيدة ومقبولة بالنسبة للاستبيان ككل، حيث قدرت قيمتها بـ 0.778 أي بنسبة 77.8 %، ومنه نستنتج أن الأداة التي أعدت لمعالجة الإشكالية المطروحة هي ثابتة في جميع فقراتها بدرجة عالية وهي جاهزة للتطبيق على عينة البحث.

#### 2.4 التحليل الوصفي حسب الخصائص الشخصية والوظيفية: تم الاعتماد على التكرارات والنسب

المئوية لوصف البيانات الشخصية والوظيفية الخاصة بأفراد العينة حسب الجدول التالي:

الجدول 2: التحليل الوصفي لأفراد العينة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية

النسبة المئوية %	التكرار	الخصائص الشخصية والوظيفية	
89.60 %	43	ذكر	الجنس
10.40 %	5	أنثى	
54.20 %	26	تدقيق	التخصص العلمي
52.10 %	25	محاسبة	
31.30 %	15	مالية	
14.60 %	7	بنوك	
29.20 %	14	ليسانس	المؤهل العلمي
29.20 %	14	ماستر	
12.50 %	6	ماجستير	
29.20 %	14	دكتوراه	
43.8 %	21	محافظ حسابات	المسمى الوظيفي
20.8 %	10	خبير محاسبي	
31.3 %	15	مدقق داخلي	
25 %	12	أكاديمي	
4.2 %	2	محاسب	
27.10 %	13	أقل من 5	عدد سنوات الخبرة
35.40 %	17	5 - 15	
12.50 %	6	16 - 25	
25 %	12	أكثر من 25	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هي للذكور وقدرت بـ 89.60%،

في حين أن نسبة الإناث كانت 10.40 % من أفراد العينة.

كما نلاحظ أن 54.20 % من أفراد العينة تخصصهم تدقيق، وبلغت نسبة الأفراد المتخصصين في المحاسبة 52.10 %، في حين نجد 31.30 % من أفراد العينة تخصصهم مالية، و14.60 % تخصصهم بنوك.

وتشير النتائج أيضا أن أفراد العينة متحصلين على مؤهلات علمية متفاوتة، حيث تساوت نسبة كل من حملة شهادة ليسانس والماستر والدكتوراه بـ 29.20 %، في حين كانت النسبة الأقل من أفراد العينة من حملة شهادة الماجستير بنسبة 12.50 %.

كما يتضح من الجدول أيضا أن أغلب أفراد العينة هم من محافظي الحسابات بنسبة 43.80 %، تليها مباشرة ما نسبته 31.30 % التي تخص المدققين الداخليين، بعدها الأكاديميين بنسبة 25 %، ثم الخبراء المحاسبين بنسبة 20.80 %، بينما كانت أقل نسبة من قبل المحاسبين المعتمدين والتي بلغت 4.20 % من أفراد العينة.

أما بالنسبة لخاصية الخبرة نلاحظ أن هناك تفاوت في سنوات الخبرة بين أفراد العينة، حيث بلغت أكبر نسبة للفئة [5 - 15 سنة] بـ 35.40 %، تليها نسبة 27.10 % للفئة الأقل من 5 سنوات، بعدها نسبة 25 % للفئة الأكثر من 25 سنة، أما النسبة الأخيرة فبلغت 12.50 % وتخص الفئة [16 - 25 سنة].

### 3.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

من أجل تحليل نتائج البحث ومعرفة مجال اتجاه إجابات أفراد العينة صمم هذا الاستبيان حسب سلم ليكارت الخماسي، ويوضح الجدول التالي مستوى الموافقة على فقرات الاستبيان حسب مقياس ليكارت الخماسي:

الجدول 3: مستوى الموافقة على فقرات الاستبيان حسب المتوسط الحسابي

الدرجة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	[1-1.79]	[1.80-2.59]	[2.60-3.39]	[3.40-4.19]	[4.20-5]

المصدر: من إعداد الباحثين

وفيما يلي عرض وتحليل نتائج الاستبيان لكل محور من محاور الدراسة في شكل جداول:

#### ■ المحور الأول: التدقيق المشترك

#### الجدول 4: التحليل الوصفي لمتغير التدقيق المشترك

المتغيرات المستقلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تخصيص وتوزيع أعمال التدقيق	3.6319	0.44689	موافق
المنافسة والتعاون	3.1094	0.73279	محايد
الخبرة والكفاءة	3.6510	0.62044	موافق
الأداء المهني	4.0417	0.47453	موافق
توقيت إصدار التقرير	3.6625	0.44465	موافق
<b>محور التدقيق المشترك</b>	<b>3.5987</b>	<b>0.30912</b>	<b>موافق</b>

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

تبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه آراء أفراد عينة البحث حول عبارات محور التدقيق المشترك بأبعاده الخمسة، حيث سجلت وسطا حسابيا عاما بلغت قيمته 3.5987 بانحراف معياري قيمته 0.30912 وهي أقل من الواحد مما يدل على عدم تشتت إجابات أفراد العينة، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المحور يشير إلى نسبة موافقة بدرجة استجابة مرتفعة، وهو ما يؤكد اتفاق تام بين أفراد العينة أن محددات التدقيق المشترك حسب الأهمية النسبية المعطاة لكل منها من قبل أفراد العينة هي على التوالي: الأداء المهني (4.0417)، توقيت إصدار التقرير (3.6625)، الخبرة والكفاءة (3.6510)، تخصيص وتوزيع أعمال التدقيق (3.6319)، المنافسة (3.1094).

#### المحور الثاني: تكاليف التدقيق

##### الجدول 5: التحليل الوصفي لمتغير تكاليف التدقيق

المتغير التابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
محور تكاليف التدقيق	3.4045	0.52141	موافق

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

تبين النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي لعبارات محور تكاليف التدقيق قد بلغت قيمته 3.4045 بانحراف معياري قيمته 0.52141، وهي أقل من الواحد مما يدل على عدم تشتت إجابات أفراد العينة، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا المحور يشير إلى نسبة موافقة بدرجة استجابة مرتفعة، وهو ما يؤكد اتفاق تام بين أفراد العينة على أن ممارسة التدقيق المشترك في البنوك التجارية الجزائرية تؤثر على تكاليف التدقيق.

#### 4.4 اختبار الفرضيات وتفسير النتائج:

بغرض تحليل أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية، تم اختبار صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للبحث عند مستوى الدلالة 0.05 باستخدام تحليل الانحدار البسيط، حيث تم تحديد اتجاه العلاقة الارتباطية بين المتغيرين حسب معامل الارتباط ( $R$ )، أين تكون العلاقة طردية إذا كان  $R > 0$ ، وتكون العلاقة عكسية إذا كان  $R < 0$ ، كما تم تحديد قوة العلاقة الارتباطية في الاتجاهين حسب المستويات التالية:

- المستوى الأول: [من 0.000 إلى 0.33]: يكون الارتباط ضعيف؛
- المستوى الثاني: [من 0.34 إلى 0.66]: يكون الارتباط متوسط؛
- المستوى الثالث: [من 0.67 إلى 1]: يكون الارتباط قوي.

ونتائج هذا التحليل موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6: نتائج اختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط لمعرفة أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية

اختبار الفرضيات	R	R <sup>2</sup>	F	Sig
الفرضية الرئيسية (H)	0.393	0,155	8.427	0.006
الفرضية الفرعية الأولى (H <sub>1</sub> )	0.247	0.061	2.982	0.091
الفرضية الفرعية الثانية (H <sub>2</sub> )	0.546	0.299	19.588	0.000
الفرضية الفرعية الثالثة (H <sub>3</sub> )	0.041	0.002	0.077	0.783
الفرضية الفرعية الرابعة (H <sub>4</sub> )	0.212	0.045	2.171	0.147
الفرضية الفرعية الخامسة (H <sub>5</sub> )	0.080	0.006	0.295	0.590

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

#### ▪ اختبار الفرضية الرئيسية (H):

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بلغت ( $R = 0.393$ ) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين التدقيق المشترك وتكاليف التدقيق، أما معامل التحديد بلغت قيمته ( $R^2 = 0.155$ ) وبالتالي نستنتج أن التدقيق المشترك يفسر ما قيمته (15.5%) من التغيرات التي تحصل في تكاليف التدقيق، أما الباقي (84.5%) فيعود إلى متغيرات أخرى، في حين بلغت قيمة F المحسوبة ( $F = 8.427$ ) ومستوى الدلالة المعنوية المحسوبة ( $Sig = 0.006$ ) وهي أقل من مستوى الدلالة الفرضي (0.05)، وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية الرئيسية ونفي

الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) للتدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية.

ويمكن تفسير سبب ذلك إلى وجود تكاليف إضافية تتمثل أساسا في التكاليف الناتجة عن العمل والحضور المزدوج في المرحلة الأولية، تكاليف الاشراف والرقابة المتبادلة بين المكتبين، بالإضافة إلى تكاليف تغطية مخاطر المكتب الآخر.

#### ▪ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H<sub>1</sub>):

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن قيمة معامل الارتباط بلغت ( $R = 0.247$ ) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين تخصيص وتوزيع أعمال التدقيق بين مكنتي التدقيق المشتركين وتكاليف التدقيق، أما معامل التحديد فقد بلغت قيمته ( $R^2 = 0.061$ ) وبالتالي نستنتج أن التدقيق المشترك يفسر ما قيمته (6.1%) من التغيرات التي تحصل في تكاليف التدقيق، أما الباقي (93.9%) فيعود إلى متغيرات أخرى، في حين بلغت قيمة F المحسوبة ( $F = 2.982$ ) ومستوى الدلالة المعنوية المحسوبة ( $Sig = 0.091$ ) وهي أكبر من مستوى الدلالة الفرضي (0.05)، وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى (H<sub>1</sub>) وقبول الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) لتخصيص وتوزيع أعمال التدقيق بين مكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية.

ويمكن تفسير سبب ذلك إلى عدم وجود اختلاف في الكفاءة التكنولوجية بين مكنتي التدقيق المشتركين والتي من الممكن أن تؤثر على تكاليف التدقيق في حالة اختلافها، أو قد يرجع السبب في ذلك إلى كون أحد مكنتي التدقيق الأكثر خبرة وأقدمية بمجال صناعة العميل هو المسؤول عن معظم أعمال التدقيق أو كلها، وتذهب نسبة أكبر من الرسوم إلى المكتب المسيطر، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بمشكلة الانتفاع المجاني، وبالتالي يصبح التدقيق في هذه الحالة أشبه بالتدقيق الفردي ولا يؤثر بذلك على تكاليف التدقيق، كما قد يرجع السبب كذلك إلى وجود منافسة بين مكنتي التدقيق والتي تزيد من القوة التفاوضية للعميل معهما على تكاليف التدقيق.

#### ▪ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H<sub>2</sub>):

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن قيمة معامل الارتباط بلغت ( $R = 0.546$ ) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المنافسة بين مكنتي التدقيق المشتركين وتكاليف التدقيق، أما معامل التحديد فقد بلغت قيمته ( $R^2 = 0.299$ ) وبالتالي نستنتج أن التدقيق المشترك يفسر ما قيمته (29.9%) من التغيرات التي تحصل في تكاليف التدقيق، أما الباقي (70.1%) فيعود إلى متغيرات أخرى، في حين بلغت قيمة F المحسوبة ( $F = 19.588$ ) ومستوى الدلالة المعنوية

المحسوبة ( $\text{Sig} = 0.000$ ) وهي أقل من مستوى الدلالة الفرضي ( $0.05$ )، وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية ( $H_2$ ) ورفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $5\%$ ) للمنافسة بين مكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية.

وتفسر النتائج أعلاه إلى أن وجود منافسة بين مكنتي التدقيق المشتركين يؤدي إلى صعوبة التعاون بينهما، مما يجعل تبادل المعلومات واعداد تقرير واحد مشترك أمرا صعبا، حيث يحدث تكرار في بعض المهام من طرف المكنتين، كما يحدث تكرار طلب الملفات أو المعلومات من العميل، بالإضافة إلى تضارب الآراء للاستقرار على رأي واحد مشترك، وكل هذا يؤدي إلى زيادة أو مضاعفة الجهد المبذول لأداء مهام التدقيق وهو ما يؤثر على تكاليف التدقيق، هذا من جهة، من جهة أخرى إمكانية تواطؤ أحد المكنتين مع الإدارة في حالة وجود منافسة بينهما مقابل رسوم أعلى.

#### ■ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة ( $H_3$ ):

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن قيمة معامل الارتباط بلغت ( $R = 0.041$ ) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة جدا بين خبرة وكفاءة مكنتي التدقيق المشتركين وتكاليف التدقيق، أما معامل التحديد فقد بلغت قيمته ( $R^2 = 0.002$ ) وبالتالي نستنتج أن التدقيق المشترك يفسر ما قيمته ( $0.2\%$ ) من التغيرات التي تحصل في تكاليف التدقيق، أما الباقي ( $99.08\%$ ) فيعود إلى متغيرات أخرى، في حين بلغت قيمة  $F$  المحسوبة ( $F = 0.077$ ) ومستوى الدلالة المعنوية المحسوبة ( $\text{Sig} = 0.783$ ) وهي أكبر من مستوى الدلالة الفرضي ( $0.05$ )، وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة ( $H_3$ ) وقبول الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $5\%$ ) لخبرة وكفاءة مكنتي التدقيق في ظل التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية.

بناء على النتائج أعلاه، والتي تدل على أن زيادة الخبرة والكفاءة والأقدمية بمجال تخصص العميل لمكنتي التدقيق المشتركين لا تؤثر على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية، ويرجع سبب ذلك إلى تقاسم مكنتي التدقيق نفس المستوى من الخبرة والسمعة، بالإضافة إلى ضرورة بذل العناية المهنية اللازمة من طرفهما لتقديم خدمات ذات جودة عالية لوجود مسؤولية تضامنية بينهما.

#### ■ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة ( $H_4$ ):

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن قيمة معامل الارتباط بلغت ( $R = 0.212$ ) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين الأداء المهني لمكنتي التدقيق المشتركين وتكاليف التدقيق، أما معامل التحديد فقد بلغت قيمته ( $R^2 = 0.045$ )، وبالتالي نستنتج أن التدقيق المشترك يفسر ما

قيمته (4.5%) من التغيرات التي تحصل في تكاليف التدقيق أما الباقي (95.5%) فيعود إلى متغيرات أخرى، في حين بلغت قيمة F المحسوبة (2.171 = F) ومستوى الدلالة المعنوية المحسوبة (Sig = 0.147) وهي أكبر من مستوى الدلالة الفرضي (0.05)، وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الرابعة (H<sub>4</sub>) وقبول الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) للأداء المهني لمكتبي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية.

انطلاقاً من نتائج اختبار الفرضية الرابعة يمكن تفسير سبب عدم تأثير الأداء المهني لمكتبي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية، بأن تنفيذ إجراءات التدقيق بشكل مشترك تزيد من احتمال اكتشاف التحريفات الجوهرية والأخطاء، كما تساهم في تحسين جودة عملية التدقيق، إلا أن هذا التحسن في الجودة لا يرتبط بالضرورة بتكاليف تدقيق إضافية، خصوصاً في حالة استفادة كلا المكتبين المشتركين من خبراتهما الفنية والجغرافية المتبادلة.

#### ▪ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة (H<sub>5</sub>):

نلاحظ من خلال الجدول رقم أن قيمة معامل الارتباط بلغت (R = 0.080) وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ضعيفة بين توقيت اصدار تقرير التدقيق المشترك وتكاليف التدقيق، أما معامل التحديد فقد بلغت قيمته (R<sup>2</sup> = 0.006) وبالتالي نستنتج أن التدقيق المشترك يفسر ما قيمته (0.6%) من التغيرات التي تحصل في تكاليف التدقيق، أما الباقي (99.4%) فيعود إلى متغيرات أخرى، في حين بلغت قيمة F المحسوبة (0.295 = F) ومستوى الدلالة المعنوية المحسوبة (Sig = 0.590) وهي أكبر من مستوى الدلالة الفرضي (0.05)، وهذا ما يقودنا إلى رفض الفرضية الفرعية الخامسة (H<sub>5</sub>) وقبول الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) لتوقيت اصدار تقرير التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية.

بناء على نتائج التحليل المتوصل إليها في الفرضية الخامسة، نجد أن السبب في ذلك يرجع إلى عدم تضارب واختلاف آراء المدققين المشتركين للوصول إلى رأي واحد مشترك، بالإضافة إلى إمكانية تجنب مشكلة الانقطاع من حيث المعرفة والدراية بتخصص العميل ومجال عمله من خلال تناوب المدققين المشتركين في أوقات مختلفة، وكل هذا لن يؤدي إلى تأخر في إعداد تقرير التدقيق المشترك ولن يكون هناك ضغوط، وبالتالي لن يؤثر على تكاليف التدقيق.

#### 5. خاتمة:

هدفت دراستنا إلى التعريف بالإطار النظري للتدقيق المشترك وعلاقته بتكاليف التدقيق، بالإضافة إلى قياس وتحليل أثر التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، من خلال مجموعة من العوامل هي: (تخصيص وتوزيع أعمال التدقيق، المنافسة، الخبرة والكفاءة، الأداء المهني، توقيت إصدار تقرير التدقيق).

وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- يعتبر التدقيق المشترك أحد أهم اقتراحات المفوضية الأوروبية لتحسين جودة التدقيق، ويتم تطبيقه بشكل إلزامي في الجزائر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية وفروعها حسب الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، في حين يتم إجراءه بصفة اختيارية بالنسبة لباقي الشركات؛
  - يعد ارتفاع تكاليف التدقيق أحد الانتقادات الموجهة لمدخل التدقيق المشترك، كما يعد سببا رئيسيا لإلغائه والتخلي عن تطبيقه بشكل إلزامي في العديد من الدول؛
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية؛
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتخصيص وتوزيع أعمال التدقيق بين مكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الأولى؛
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنافسة بين مكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية؛
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة وكفاءة مكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5 %، وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة؛
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأداء المهني لمكنتي التدقيق المشتركين على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5% والذي ينفي صحة الفرضية الفرعية الرابعة؛
  - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوقيت إصدار تقرير التدقيق المشترك على تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية عند مستوى دلالة 5%، وهو ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الخامسة.
- من خلال النتائج المتوصل إليها تقترح دراستنا مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:
- وضع قوانين وأنظمة وتعليمات واضحة وكافية من طرف مجلس المحاسبة أو البنك المركزي الجزائري لتنظيم إجراءات التدقيق المشترك في البنوك التجارية الجزائرية؛

- إصدار نشرة أو وثيقة قانونية مرجعية للكشف عن تكاليف التدقيق والافصاح عنها في جدول، يوضح مقدار الرسوم المدفوعة لكل المدققين القانونيين في حالة التدقيق المشترك وحتى التدقيق الفردي، ويتم تفصيلها وفقا لنوع المهمة؛
- ضرورة وجود جهة مستقلة للإشراف والرقابة على أعمال التدقيق المشترك وعلى تكاليف التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية؛
- اجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول موضوع التدقيق المشترك وأثره على تكاليف التدقيق في البيئة الجزائرية بالاعتماد على عوامل أخرى.

## 6. قائمة المراجع:

1. Abdelrazik, D., The determinants of audit fees and report lag: A comparative study of Egypt and the UK (Ph.D. thesis), Faculty of Business: Plymouth Graduate School of Management, 2017.
2. Abdollahiebli, F., Joint audit and the implications of its use, *Proceedings of Academicsera 20 the International Conference*, 2018, Montreal, Canada.
3. André, P., Broye, G., Pong, C., & Alain, S., Are joint audits associated with higher audit fees?; *Forthcoming European Accounting Review*, 25(02), 2016.
4. Baldauf, J., & Steckel, R., Joint audit and accuracy of the auditor's report: an empirical study, *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 5(2), 2012.
5. European Commission, Green Paper Audit Policy: Lessons from the Crisis, Brussels COM (2010) 561 final, 2010.
6. Haak, M., Muraz, M., & Ziesenib, R., Joint audit: does the allocation of audit work affect audit quality and audit fees?; *Accounting in Europe*, 15(01), 2018.
7. Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N., & Kettunen, J., Consequences of the Abandonment of Mandatory Joint Audit: An Empirical Study of Audit Costs and Audit Quality Effects, *European Accounting Review*, 26(02), 2016.
8. Mikko, Z., Elina, H., Tuukka, J., & Laasse, N., Do Joint Audits Improve Audit Quality?, Evidence from Voluntary Joint Audits. *European Accounting Review*, 21(4), 2012.
9. Oliver, M., Joint audit and audit quality. Available at SSRN 3912540. Retrieved from <https://www.researchgate.net/publication/354695719>, 2021.

10. Ratzinger-Sakel, N., Audoussset-Coulier, S., Kettunen, J., & Lesage, C., *What do we know about Joint Audit?*, The Institute of Chartered Accountants of Scotland (ICAS), 2012.
11. Velte, P., *What do we know about empirical joint audit research?*, A literature review, *Accounting and Financial Control*, 01(01), 2017.
12. Velte, P., & Azibi, J., *Are Joint Audits a Proper Instrument for Increased Audit Quality?*, *British Journal of Applied Science & Technology*, 07(06), 2015.
13. القانون رقم 90 - 10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، (16)، 18 أبريل، 1990.
14. الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، (52)، 27 أوت، 2003.
15. الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، (50)، 1 سبتمبر، 2010.
16. القانون رقم 10 - 01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، (42)، 11 جوان، 2010.
17. المرسوم التنفيذي رقم 11-73 المؤرخ في 16 فيفري 2011 يحدد كفايات ممارسة المهمة التضامنية لمحافظة الحسابات، الجريدة الرسمية، (11)، 20 فيفري، 2011.
18. القانون التجاري الجزائري. 2007.
19. بسام خليل بقبيله، و نضال عمر زلوم، أثر جودة التدقيق على تكلفة حقوق الملكية- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 15(01)، 2019.
20. نور الدين مزباني، *الإطار الدولي للتدقيق المالي*، الجزائر: نوميديا للطباعة والنشر، 2021.